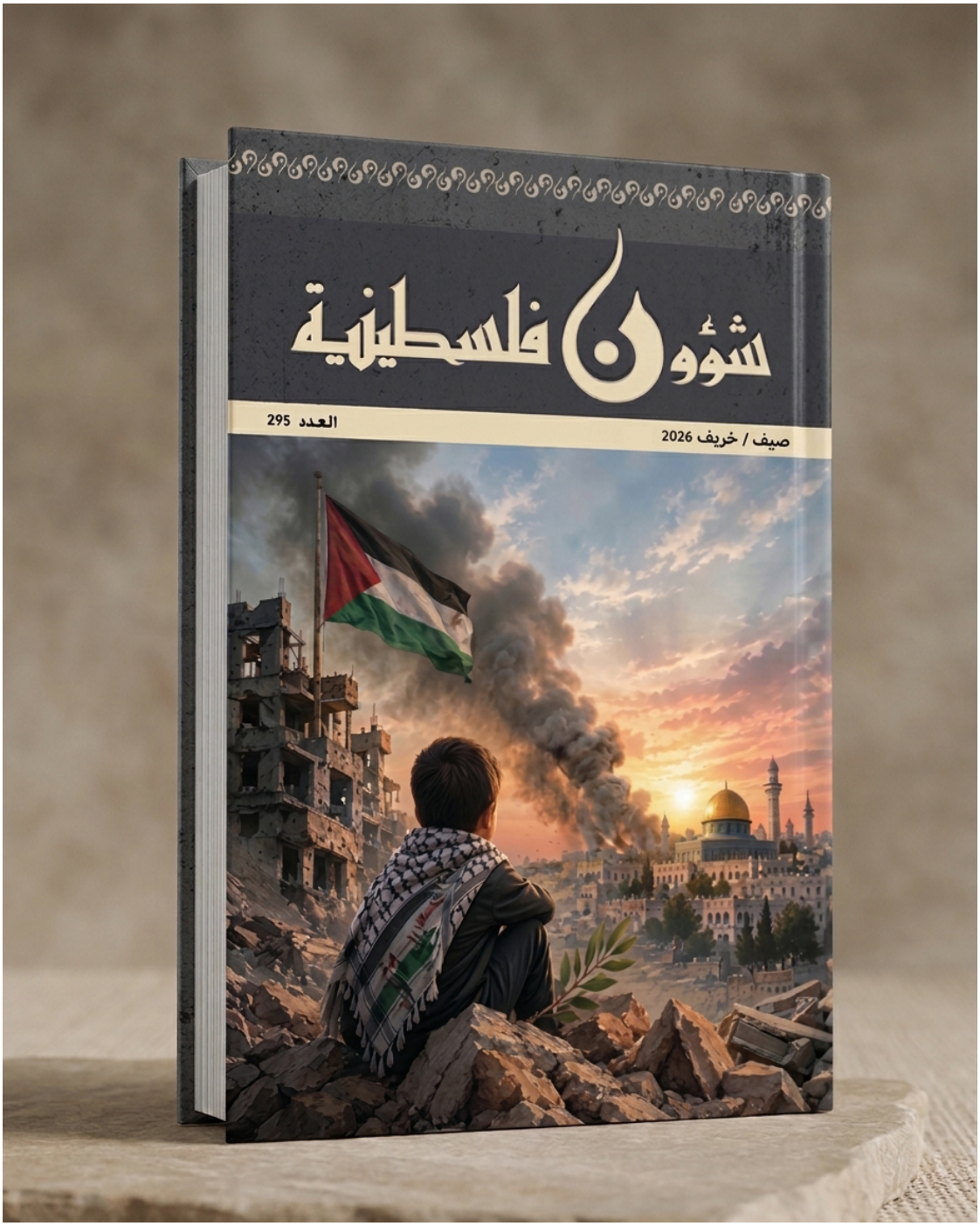

شؤون فلسطينية
العدد 295
صيف / خريف 2026

شؤون فلسطينية

فَصليّة فِكريّة لمعَالجة أحدَاث القضيّة الفِلسطينية وشؤونها المُختَلفة تّصدُر عن مَركز الأبحاث
في منظمة التحْرير الفلسطينيَّة

العدد 295 صيف، خريف 2026

رئيس مجلس الإدارة

د.محمد اشتية

الإشراف العام

د. منتصر جرار

مدير التحرير

د.نور بدر

هيئة التحرير

د.أيمن يوسف

د.عدنان ملحم

أ.فهمي الزعارير

سكرتير التحرير

د.يحيى قاعود

2026



تأسس مركز الأبحاث الفلسطيني في عام 1965 بمدينة بيروت، ليكون أول منصة فلسطينية رسمية مكرسة لاستدامة الذاكرة الفلسطينية وتوثيق سيرتها، فضلاً عن إنتاج الدراسات التي تسهم في تشكيل السياسات، ودعم حقوق الشعب الفلسطيني على المستويين الوطني والدولي. جاءت نشأة المركز في سياق التحولات الكبرى التي أدت إلى الشتات، وتعرض القضية الفلسطينية لمحاولات طمس الهوية، خاصة بعد نكبة 1948، مما أوجب بناء صرح علمي مستقل يرد الاعتبار للحقيقة التاريخية ويقود الجهود البحثية لتحقيق المصلحة الوطنية.

يضطلع المركز بتقديم أبحاث علمية متماسكة، تستند إلى أدوات منهجية دقيقة، تسهم في تمكين صناع السياسات، والإعلاميين، والأوساط الأكاديمية، والمؤسسات الحقوقية من بناء رؤى متكاملة، تستشرف المستقبل، وتضع التوصيات العملية. وتقوم رسالته على إرساء أدوات تحليلية واستشرافية متطورة، تعتمد على فهم معمق للتحديات، وتقديم رؤى بديلة قائمة على البيانات الدقيقة، والرصد المستمر للتحولات المحلية والإقليمية والدولية.

مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية
القدس- فلسطين
تلفاكس :9702966228 +
e-mail: info@prc.ps
http://www.prc.ps

Research Center P.L .O
Al Quds - Palestine
Telfax: +9702966228
e-mail: info@prc.ps
http://www.prc.ps

© حقوق الطباعة والنشر محفوظة لمركز الأبحاث الفلسطيني
2026

المحتويات

الافتتاحية	**5**
المحور الأول: الحرب الإيرانية -الإسرائيلية-الأمريكية وتداعياتها الإقليمية	**13**
ما بعد الردع الخفي كيف غيّرت الضربات المباشرة قواعد اللعبة بين طهران وتل أبيب؟	13
اختبار التطبيع كيف هزت حرب غزة مسارات السلام العربية- الإسرائيلية؟	27
القضية الفلسطينية في الحسابات الإيرانية: توظيف أم تبنّ؟ المقاومة بين الورقة والثوابت: قراءة نقدية في علاقة إيران بالفصائل الفلسطينية	43
المحور الثاني: الضفة الغربية العنف والضم والمصير المجهول	**53**
الضفة الغربية خرائط السيطرة والعزل في ظل التوسع الاستيطاني	53
حين ينقض الداخل الإسرائيلي روايته الاستيطان والأبارتهايد في مرآة النقد الإسرائيلي	80
تراجع فاعلية القانون الدولي في ردع إسرائيل عن ضمّ الضفة الغربية	89
المحور الثالث: غزة جحيم الحاضر وضبابية المستقبل	**111**
غزة تحت الأنقاض: الأبعاد الإنسانية لكارثة بلا أفق	111
«مجلس السلام» ومعضلة الشرعية السياسية في مرحلة ما بعد الحرب	128

المحور الرابع: القضية الفلسطينية في ميزان التحولات الفكرية 146

أطوار فكرة الدولة الفلسطينية... الإشكاليات والمحددات والآمال 146

من مقاومة الاحتلال إلى تعزيز اليمين الإسرائيلي:
مراجعة نقدية لتجربة حماس 173

المحور الخامس: القضية الفلسطينية في ميزان المتغيرات الكبرى 187

«نقطة الانهيار» وإعادة تشكّل النظام متعدد الأطراف:
قراءة نقدية في التحولات البنيوية للنظام الدولي 187

الشرعية الدولية والعقوبات الشعبية كأدوات لحماية
الحقوق الفلسطينية: دراسة في الفرص والتحديات 202

فاعلية دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان 226

المحور السادس: الملاحق 239

الآراء الواردة تعبّر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء المركز

الافتتاحية

يصدر هذا العدد من «شؤون فلسطينية» في لحظةٍ هي من أشدّ لحظات القضية الفلسطينية تعقيداً وخطورةً منذ النكبة؛ لحظةٍ تتقاطع فيها حرب الإبادة والتهجير المفتوحة على شعبنا منذ ثلاثة أعوام مع تحوّلات إقليمية ودولية متسارعة، وتتشابك فيها أسئلة الميدان مع أسئلة السياسة والقانون والشرعية ومستقبل النظام الدولي. فلم تعد القضية الفلسطينية محكومةً بمسار الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي في صورته التقليدية وحده، بل غدت في قلب مشهدٍ أوسع يُعاد فيه رسم موازين القوى في الشرق الأوسط، وتتبدّل فيه خرائط التحالفات والخصومات، وتتآكل فيه فاعلية كثيرٍ من القواعد والمؤسسات التي قام عليها النظام الدولي منذ الحرب العالمية الثانية. وفي هذا المشهد تعود فلسطين، مرةً أخرى، لتكون المحكّ الذي تُختبر عليه صدقية هذا النظام وقدرته على الوفاء بالمبادئ التي أُسِّس عليها.

يأتي هذا العدد بعد عامٍ على وقف إطلاق النار في قطاع غزة، من دون أن يتحقق للقطاع ما وُعد به من انسحابٍ وإعمارٍ وحماية؛ إذ ما يزال ما يُسمّى «الخط الأصفر» يقتطع قرابة ثمانية وخمسين في المئة من مساحته ويحوّلها إلى منطقة سيطرة عسكرية مباشرة، وما يزال القتل يحصد الأرواح رغم الهدنة، فيما تتعثّر مراحل الخطة التي يُشرف عليها «مجلس السلام». وفي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تتسارع وتيرة الضمّ الفعلي على نحوٍ غير مسبوق؛ مئات البؤر الاستيطانية الجديدة، وتهجير عشرات التجمعات البدوية والرعوية في المناطق المصنّفة (ج)، والمضيّ في مخطط «E1» الذي حذّر الأمين العام للأمم المتحدة، في الثاني والعشرين من أيلول/سبتمبر 2026، من أنه سيوجّه «ضربةً قاضية» لإمكان قيام دولة فلسطينية متصلة وقابلة للحياة؛ هذا فضلاً عن الاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى المبارك، وإغلاق الحرم الإبراهيمي الشريف في وجه المصلّين، ويتزامن ذلك كلّه مع حربٍ مالية ممنهجة على مؤسسات دولة فلسطين، عنوانها احتجاز أموال المقاصة واقتطاعها، بعد أن أعلن وزير المالية الإسرائيلي صراحةً أنه يتخذ من «الخنق الاقتصادي» أداةً لمنع قيام الدولة الفلسطينية.

تكتسب هذه اللحظة دلالةً إضافية بتزامن صدور العدد مع الانتخابات

الإسرائيلية المقرّرة في السابع والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر 2026. وهي انتخاباتٌ تكشف برامج قواها الرئيسة عن حقيقةٍ ينبغي أن تُقرأ بعناية؛ فالإجماع الصهيوني الراهن، على اختلاف تلاوينه، يرفض قيام الدولة الفلسطينية، ويتنافس على إدارة الاحتلال لا على إنهائه؛ في حين انتقل اليمين الديني القومي من خطاب الضمّ إلى برامج معلنة للتهجير، من قبيل خطة «فك الارتباط 710» الرامية إلى إخراج نحو 1.86 مليون فلسطيني من قطاع غزة، والدعوة إلى «حربٍ في الضفة» وتفكيك السلطة الوطنية، وفرض «السيادة» على ما يزيد على ثمانين في المئة من أراضي الضفة الغربية، وهو ما يؤكد ما دأبت منظمة التحرير الفلسطينية على التحذير منه؛ أن الرهان على تبدّل الحكومات في إسرائيل لا يُغني عن مسؤولية المجتمع الدولي في إلزامها بأحكام القانون الدولي، ولا عن مسؤوليتنا الوطنية في تحصين الجبهة الداخلية وتعظيم أدوات الصمود والمواجهة السياسية والقانونية.

في المقابل، تشهد الساحة الدولية تحوّلاً لا يجوز التقليل من شأنه؛ فقد مضى عامٌ على «إعلان نيويورك» الصادر عن المؤتمر الدولي رفيع المستوى لتنفيذ حلّ الدولتين، وعلى موجة الاعترافات التاريخية بدولة فلسطين من دولٍ طالما شكّلت ركائز الموقف الغربي. وجاءت كلمة الأمين العام للأمم المتحدة في الذكرى الأولى للإعلان لتؤكد أن قيام دولتين مستقلتين على أساس خطوط ما قبل عام 1967، تكون القدس عاصمةً لكلتيهما، خيارٌ «لا بديل له»، وأن قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، يجب أن يبقيا وحدةً سياسية واقتصادية وجغرافية واحدة في ظل حكومة فلسطينية واحدة، شرعية وذات سيادة، وهذا هو جوهر الموقف الذي تتمسك به منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني؛ لا دولة في غزة، ولا دولة من دون غزة، ولا وصاية على القرار الوطني الفلسطيني المستقل؛ وكلّ ترتيبات «اليوم التالي» التي لا تستمد شرعيتها من المؤسسات الفلسطينية، ولا تفضي إلى إنهاء الاحتلال وتجسيد الدولة المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس، تبقى ترتيباتٍ مؤقتة قاصرة عن صنع الأمن والاستقرار.

وعلى الصعيد الوطني، تمضي منظمة التحرير في مسار ترميم البيت الفلسطيني وتجديد شرعياته، عبر الدعوة إلى مؤتمرٍ للمصالحة الوطنية برعاية مصرية تحت مظلة المنظمة وبرنامجها السياسي والتزاماتها، وعلى قاعدة المبدأ الذي ترفعه القيادة الفلسطينية: «دولة واحدة، ونظام واحد، وقانون واحد، وسلاح شرعي واحد»؛ وعبر الالتزام بالاستحقاق الديمقراطي الذي تحدّد موعده

لإجراء الانتخابات العامة، الرئاسية والتشريعية، في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2027، بعد أن حالت إجراءات الاحتلال في قطاع غزة والقدس الشرقية، ومنعه وصول لجنة الانتخابات والمراقبين الدوليين، دون إجرائها في موعدها السابق. فالانتخابات حقٌّ أصيل لشعبنا وركيزةٌ لتجديد شرعية مؤسساته، ولن تكون القدس وغزة خارج هذا الاستحقاق تحت أي ظرف.

ومن هنا، يأتي العدد 295 محاولاً قراءة هذه اللحظة من زوايا متعددة ومتكاملة: من الحرب الإيرانية-الإسرائيلية-الأميركية وانعكاساتها الإقليمية، إلى التوسع الاستيطاني والضمّ في الضفة الغربية، ومن الكارثة الإنسانية والسياسية التي خلّفتها الحرب في قطاع غزة، إلى سؤال الدولة الفلسطينية وتحولات الفكر السياسي، وصولاً إلى موقع القضية الفلسطينية في نظامٍ دولي يشهد تغيّرات بنيوية عميقة، ولا تدّعي الدراسات المنشورة تقديم إجابةٍ واحدة أو رؤيةٍ متجانسة، بقدر ما تسعى إلى فتح مساحةٍ رصينة للنقاش والتحليل، وإعادة طرح الأسئلة التي فرضتها التحولات الأخيرة على الفلسطينيين وعلى الإقليم والعالم.

يفتتح المحور الأول، «الحرب الإيرانية-الإسرائيلية-الأميركية وتداعياتها الإقليمية»، النقاشَ بسؤال التحوّل في طبيعة الصراع الإقليمي، بعد أن انتقلت المواجهة بين إيران وإسرائيل من أنماط الردع غير المباشر وحروب الوكالة إلى المواجهة العسكرية المباشرة، بمشاركةٍ أميركية صريحة. ففي دراسته «ما بعد الردع الخفي: كيف غيّرت الضربات المباشرة قواعد اللعبة بين طهران وتل أبيب؟»، يناقش أسامة السعيد التحولات التي طرأت على مفهوم الردع، وما أحدثته المواجهة المباشرة من تغييرٍ في الحسابات الاستراتيجية للطرفين، وفي البيئة الأمنية للشرق الأوسط عموماً؛ إذ إن الانتقال من مواجهةٍ محكومة بقواعد غير معلنة إلى الضربات المباشرة لا يمثّل مجرد تصعيدٍ عسكري، بل يفتح الباب أمام إعادة تعريف القوة والردع وحدود الاشتباك في الإقليم، ولا تخفى على القارئ الفلسطيني دلالة ذلك، فكثيراً ما اتخذت إسرائيل من التصعيد الإقليمي غطاءً لتسريع مشاريعها في الأرض الفلسطينية المحتلة، وصرف الأنظار عمّا يجري في غزة والضفة.

وفي السياق الإقليمي ذاته، تبحث ولاء قديمات، في دراستها «اختبار التطبيع: كيف هزّت حرب غزة مسارات السلام العربية-الإسرائيلية؟»، أثرَ حرب غزة والتحولات الإقليمية اللاحقة في مسارات التطبيع، وفي حسابات الدول العربية التي أقامت علاقاتٍ مع إسرائيل أو كانت تقف أمام احتمالات تطويرها. وتعيد الدراسة القضية الفلسطينية إلى قلب النقاش حول مستقبل العلاقات

العربية-الإسرائيلية، متسائلةً عمّا إذا كان ممكناً فصل مسارات التطبيع عن استمرار الاحتلال والحرب وتداعياتهما السياسية والأمنية؛ وهي مسألةٌ حسمها الموقف العربي في أكثر من محطة، حين ربط أي أفقٍ للتطبيع بمسارٍ واضح لا رجعة فيه نحو إقامة الدولة الفلسطينية، انسجاماً مع مبادرة السلام العربية.

أما إسلام موسى عطا الله، فيتناول في دراسته «القضية الفلسطينية في الحسابات الإيرانية: توظيفٌ أم تبنٍّ؟ المقاومة بين الورقة والثوابت: قراءة نقدية في علاقة إيران بالفصائل الفلسطينية» إشكاليةً شديدة الحساسية تتعلق بطبيعة الحضور الفلسطيني في الاستراتيجية الإيرانية؛ إذ يقرأ العلاقة بين إيران والفصائل الفلسطينية في ضوء المصالح والتحولات الإقليمية، متوقفاً عند المسافة بين الخطاب الأيديولوجي والاعتبارات البراغماتية، وبين دعم المقاومة واستخدام القضية الفلسطينية ضمن حسابات النفوذ والصراع الإقليمي، وتكتسب هذه القراءة أهميتها من أنها تعيد الاعتبار إلى مبدأٍ راسخ في الفكر السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، هو استقلالية القرار الوطني الفلسطيني ورفض تحويل القضية إلى ورقةٍ في صراعات النفوذ الإقليمية، أياً كانت الجهة التي توظّفها.

ينتقل العدد في محوره الثاني، «الضفة الغربية: العنف والضمّ والمصير المجهول»، إلى التحولات المتسارعة التي تشهدها الضفة الغربية، حيث لم يعد الاستيطان مجرد توسّعٍ كمّي للمستوطنات، بل غدا جزءاً من عمليةٍ أشمل لإعادة هندسة الأرض والسكان والحركة والجغرافيا السياسية الفلسطينية، تُدار اليوم عبر منظومةٍ إدارية مدنية تنقل صلاحيات الحكم العسكري إلى أجهزة الدولة الإسرائيلية مباشرة، بما يرقى إلى ضمٍّ فعلي مكتمل الأركان وإن لم يُعلَن. وفي دراسة رعد محمود، «الضفة الغربية: خرائط السيطرة والعزل في ظل التوسع الاستيطاني»، تفكّك الكاتبة البنية المكانية للمشروع الاستيطاني، وما تنتجه من تجزئةٍ للمجال الفلسطيني وإعادة رسمٍ للحدود الواقعية على الأرض، بما يمسّ جوهر إمكان قيام دولة فلسطينية متصلة وقابلة للحياة.

ومن زاويةٍ أخرى، يقدّم أمير داود في مقاله «حين ينقض الداخل الإسرائيلي روايته: الاستيطان والأبارتهايد في مرآة النقد الإسرائيلي» قراءةً في نماذج من النقد الصادر من داخل المجتمع والحقلين الإعلامي والفكري الإسرائيليين أنفسهما، وتنبع أهمية هذه المقاربة من أنها تكشف التناقضات الداخلية في الخطاب الإسرائيلي بشأن الاحتلال والاستيطان، وتضيء آليات السيطرة والتمييز من خلال أصواتٍ إسرائيلية تنتقدها وتفكّك بنيتها السياسية والاقتصادية

والقانونية، بما يدحض رواية «الديمقراطية الوحيدة في المنطقة» من داخلها.

يستكمل محمد عوض أحمد التلباني هذا المحور بدراسة «تراجع فاعلية القانون الدولي في ردع إسرائيل عن ضمّ الضفة الغربية»، واضعاً سياسات الضمّ أمام اختبار المنظومة القانونية الدولية. ويناقش الكاتب الفجوة المتزايدة بين وجود قواعد ومؤسسات وقرارات دولية من جهة، والقدرة الفعلية على إنفاذها من جهة أخرى؛ وهي فجوةٌ لم تعد تخصّ الحالة الفلسطينية وحدها، بل باتت جزءاً من أزمةٍ أوسع تتعلق بفاعلية القانون الدولي وانتقائية تطبيقه. ولعل المفارقة الأشدّ وضوحاً أن هذه الفجوة تتسع في الوقت الذي أكّد فيه الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية (تموز/يوليو 2024) عدم مشروعية استمرار الاحتلال ووجوب إنهائه في أسرع وقتٍ ممكن، واضعاً الدول أمام التزاماتٍ قانونية صريحة بعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الناشئ عنه، وعدم تقديم العون أو المساعدة في استمراره.

أما المحور الثالث، «غزة: جحيم الحاضر وضبابية المستقبل»، فينطلق من حجم الكارثة التي حلّت بقطاع غزة، ومن حقيقة أن السؤال لم يعد متعلقاً بوقف الحرب فحسب، وإنما بما خلّفته من دمارٍ إنساني واجتماعي واقتصادي ومؤسسي، وبشكل الحياة الفلسطينية في اليوم التالي. ويقدّم ناهض أبو حماد، في دراسته «غزة تحت الأنقاض: الأبعاد الإنسانية لكارثة بلا أفق»، قراءةً في حجم الدمار الذي أصاب السكان والبنية التحتية والخدمات الأساسية، وفي الآثار الممتدة للحصار والحرب والنزوح والفقر والبطالة وتراجع الخدمات الصحية والتعليمية، طارحاً سؤال إعادة الإعمار بوصفه قضيةً سياسية وإنسانية، لا مجرد عمليةٍ هندسية لإعادة بناء ما دُمّر.

ويتناول وسام عمر، في مقاله «مجلس السلام ومعضلة الشرعية السياسية في مرحلة ما بعد الحرب»، واحدةً من أكثر قضايا «اليوم التالي» حساسية: من يدير غزة، وبأي شرعية، ووفق أي تصوّر سياسي؟ ويناقش الكاتب فكرة «مجلس السلام» وما يرتبط بها من إشكاليات الحوكمة والتمثيل والسيادة، محذّراً من أن إعادة الإعمار والإدارة لا يمكن فصلهما عن الشرعية الفلسطينية وعن الحلّ السياسي والحقوق الوطنية، وهو تحذيرٌ يلتقي مع الموقف الثابت لمنظمة التحرير الفلسطينية، القائل إن قطاع غزة جزءٌ لا يتجزأ من أرض دولة فلسطين، وإن أي هيئةٍ لإدارة شؤونه في المرحلة الانتقالية ينبغي أن تكون فلسطينية، مرتبطةً بالحكومة الفلسطينية الشرعية، وجسراً نحو وحدة الولاية الجغرافية والسياسية والقانونية، لا بديلاً عنها.

ويفتح المحور الرابع، «القضية الفلسطينية في ميزان التحولات الفكرية»، النقاش على مستوىً أعمق، يتصل بالمفاهيم والأفكار التي حكمت المشروع الوطني الفلسطيني وتجربته التاريخية. ففي مقال ماجد كيالي، «أطوار فكرة الدولة الفلسطينية: الإشكاليات والمحددات والآمال»، نقرأ مراجعةً لمسار فكرة الدولة الفلسطينية وتحولاتها، وللعلاقة بين المشروع الوطني والواقع السياسي الإقليمي والدولي. ويعيد المقال طرح سؤال الدولة لا بوصفه شعاراً مستقراً ونهائياً، بل بوصفه فكرةً مرّت بأطوارٍ تاريخية وسياسية متعاقبة، منذ إعلان الاستقلال عام 1988، وتواجه اليوم تحدياتٍ وجودية في ظل الوقائع التي يفرضها الاحتلال على الأرض، في الوقت الذي تتسع فيه دائرة الاعتراف الدولي بها على نحوٍ غير مسبوق.

ويقدّم محمد الهدمي، في دراسته «من مقاومة الاحتلال إلى تعزيز اليمين الإسرائيلي: مراجعة نقدية لتجربة حماس»، قراءةً نقدية في تجربة الحركة، وفي العلاقة بين الفعل المقاوم ونتائجه السياسية والاستراتيجية، ويضع المقال هذه التجربة ضمن سؤالٍ أوسع يتعلق بإدارة الصراع، وبمدى قدرة الأدوات المستخدمة على تحقيق مكاسب سياسية تخدم الأهداف الوطنية، وبالنتائج التي قد تترتب على خيارات الفاعلين الفلسطينيين داخل البيئة الإسرائيلية والإقليمية والدولية. وتأتي أهمية هذه المراجعة في لحظةٍ يحتاج فيها المشروع الوطني إلى تقييمٍ جريء لأدوات النضال وكلفتها ونتائجها، بما يصون التضحيات الجسيمة لشعبنا ويحوّلها إلى مكاسب سياسية تراكمية، في إطار رؤيةٍ وطنية موحّدة ومرجعيةٍ شرعية واحدة.

وفي المحور الخامس، «القضية الفلسطينية في ميزان المتغيرات الكبرى»، ينتقل العدد من الإطارين الفلسطيني والإقليمي إلى التحولات البنيوية في النظام الدولي؛ إذ تناقش حنان جرار، في دراستها «نقطة الانهيار وإعادة تشكّل النظام متعدد الأطراف: قراءة نقدية في التحولات البنيوية للنظام الدولي»، مظاهر التراجع التي أصابت المؤسسات متعددة الأطراف، واتساع الانتقائية في تطبيق القانون الدولي، وصعود النزعات القومية والشعبوية، وتحولات موازين القوى الكبرى. وتكتسب هذه القراءة أهميتها فلسطينياً لأن مصير القضية، وفاعلية الأدوات الدبلوماسية والقانونية التي راكمتها منظمة التحرير الفلسطينية على مدى عقود، يرتبطان إلى حدٍّ بعيد بطبيعة النظام الدولي الذي تتحرك داخله.

ومن منظورٍ يتصل بأدوات الفعل الدولي غير الحكومي، يبحث عمر رحال، في دراسته «الشرعية الدولية والعقوبات الشعبية كأدوات لحماية الحقوق الفلسطينية: دراسة في الفرص والتحديات»، إمكان التكامل بين المرجعيات

القانونية الدولية وأشكال الضغط الشعبي والمدني، بما في ذلك المقاطعة وسحب الاستثمارات وغيرها من وسائل الضغط السلمي، ويطرح الكاتب سؤال الانتقال من الاعتراف النظري بالحقوق الفلسطينية إلى بناء أدواتٍ قادرة على رفع كلفة انتهاكها وتعزيز المساءلة الدولية، ولا سيما في ظل العقوبات التي فرضتها دولٌ عدة على وزراء إسرائيليين ومستوطنين متطرفين، واتساع حملات المساءلة في الجامعات والنقابات وصناديق الاستثمار حول العالم.

ويختتم مهند الجرجاوي مواد هذا المحور بدراسة «فاعلية دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان»، متناولاً الأدوار التي تؤديها هذه المنظمات في الرصد والتوثيق والتحقيق والمناصرة الدولية، وتقديم المعلومات إلى الهيئات والمؤسسات المختصة، وتتضاعف أهمية هذه المؤسسات في الحالة الفلسطينية بفعل استمرار الاحتلال واتساع الانتهاكات، في حين تبقى قدرتها العملية مرهونةً بمدى استجابة النظام الدولي ومؤسساته الرسمية لما تجمعه من أدلة وما تصدره من تقارير.

ويضمّ العدد، إلى جانب هذه الدراسات، محوراً سادساً للملاحق، يضع بين يدي القارئ مجموعةً من الوثائق والقرارات ذات الصلة بالتطورات الفلسطينية، بما يعزز الوظيفة التوثيقية للمجلة إلى جانب وظيفتها البحثية والتحليلية.

إن الخيط الناظم لدراسات هذا العدد، على اختلاف موضوعاتها ومناهج أصحابها، هو محاولة فهم القضية الفلسطينية في لحظةٍ لم تعد فيها الحدود بين المحلي والإقليمي والدولي واضحةً كما كانت؛ فما يجري في غزة لا ينفصل عمّا يجري في الضفة الغربية والقدس، وما يجري في فلسطين لا ينفصل عن الصراع الإقليمي، كما أن قدرة الفلسطينيين على توظيف القانون والشرعية والمؤسسات الدولية ترتبط بدورها بتحولات النظام العالمي نفسه. وفي المقابل، تبقى الأسئلة الفلسطينية الداخلية، سؤال المشروع الوطني والدولة والتمثيل والمقاومة والشرعية واستراتيجية إدارة الصراع، حاضرةً بقوة، ولا يمكن إحالتها كلّها إلى العوامل الخارجية؛ بل إن الإجابة عنها في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها البيت الجامع والكيان المعنوي للشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، هي الشرط الأول لاستعادة المبادرة.

بهذا المعنى، لا يقدّم العدد 295 إجاباتٍ نهائية بقدر ما يسعى إلى إعادة بناء السؤال الفلسطيني في ضوء عالمٍ يتغير بسرعة؛ فبين أنقاض غزة، وتسارع الضمّ والاستيطان في الضفة الغربية، وتحولات الإقليم، وأزمة القانون الدولي، وإعادة تشكّل النظام العالمي، تقف القضية الفلسطينية أمام تحدياتٍ غير

مسبوقة. لكنها تقف أيضاً أمام ضرورة إعادة التفكير في أدواتها وخطابها واستراتيجياتها وتحالفاتها. والبناء على ما تحقق من اختراقاتٍ دبلوماسية وقانونية. حتى لا يبقى الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية اعترافاً على الورق، بل يتحوّل إلى التزامٍ عملي بإنهاء الاحتلال.

تأمل هيئة تحرير «شؤون فلسطينية» أن تسهم الدراسات والقراءات التي يضمّها هذا العدد في نقاشٍ فلسطيني وعربي أوسع، لا يكتفي بتشخيص ما جرى، بل يسعى إلى فهم ما يتشكّل أمامنا، وإلى استعادة القدرة على التفكير في المستقبل الفلسطيني بوصفه مجالاً للفعل والإرادة والسياسة، لا مجرد نتيجةٍ لما يقرّره الآخرون. فالقضية الفلسطينية، على الرغم من حجم التحولات المحيطة بها وقسوة اللحظة التي تمرّ بها، تبقى قضية شعبٍ وحقوقٍ وتحرّرٍ وطني، لا تسقط بالتقادم ولا تُختزل في ملفٍّ إنساني أو أمني؛ ويبقى إنتاج المعرفة النقدية حولها جزءاً أصيلاً من القدرة على قراءة الواقع وصوغ خيارات المستقبل، وفاءً للرسالة التي حملتها هذه المجلة منذ صدور عددها الأول عن مركز الأبحاث الفلسطيني عام 1971.